سلسلة

الشريف

فى

الأقتصاد التجاري

للصف الثالث التجاري

إعداد

أ / محسن الشريف

01005266156 - 01115686930

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

س: عرف التنمية الاقتصادية و ما هي مقاييسها ؟

ـ هي العملية التي يقوم بها لتحقيق الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وزيادة الأشباع المستمر كما وكيفا لحاجات السكان الاجتماعية والاقتصادية .

ـ أو هي عملية يستثمر فيها مختلف المجتمع مختلف موارده الطبيعية المادية والبشرية و المالية لزيادة السلع و الخدمات التي ينتجها لرفع مستوى المعيشة.

مقاييس التنمية الاقتصادية ؟

١ـ التغير في هيكل العمالة . ٢ـ تقدم رأس المال البشري .

٣ـ تقدم أساليب التكنولوجيا . ٤ـ زيادة المدخرات و الاستثمارات و تراكم رأس المال .

٥ـ زيادة الأهمية النسبية للناتج القومي .

التنمية في صورتها الحقيقية عملية تفاعل بين مجموعتين من العوامل . اشرح ؟

- عوامل خارجية : ـ عن ذات الفرد و تتمثل في العناصر الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية التي تحيط به في لحظة معينة .

عوامل داخلية : ـ في ذاتية الفرد و تتمثل في مجموعة القيم التي يحملها و التصورات الإعتقادية التي يؤمن بها .

س : ما هى العوامل التي أدت إلى قصور في خطط التنمية العربية ؟

١ـ رأس المال ليس العامل الوحيد للنمو . ٢ـ عدم توافر كوادر بشرية و إدارة و حسن التنظيم .

٣ـ قطاع التعليم لم يوفر كفاءات لازمة لتحقيق التنمية . ٤ـ لم تحظى قضايا البيئة بالإهتمام الكافي .

٥ـ زيادة السكان في معظم الدول العربية .

س: ما هى الأسس التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية ؟

العلم : مسئولية تهدف إلى بناء الحياة ، و العلم فرض على كل من يعيش داخل حدود الدولة .

العمل : هو معيار التفاضل بين الناس .

الإدخار : لابد أن يكون الإنفاق في مكانه الصحيح لا إسرافاً ولا تقتيراً ، ولا يكون هناك إكتناز لإستثمار الأموال .

الملكية : الملكية الخاصة حق لكل فرد بالمجتمع والمحافظة عليها و حمايتها واجب على الدولة

المحافظة على الوقت : إن المحافظة على الوقت و صيانته من الضياع يحقق التنمية الإقتصادية في أقصر وقت .

العدالة الإجتماعية : تعني عدالة توزيع الدخل المنتج كجزء لا يتجزأ من مضمون التنمية .

عرف النمو الإقتصادي ؟

هو معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر بـ سنة .

س: ما هى العوامل المحددة للنمو الإقتصادي ؟

١ـ حجم و نوعية الموارد البشرية المتاحة في المجتمع . ٢ـ حجم تراكم رأس المال .

٣ـ حجم و نوعية الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع . ٤ـ مستوى التقدم التكنولوجي و الفني .

٥ـ التخصص و تقسيم العمل و الإنتاج الكبير . ٦ـ العوامل البيئية التي تعمل في ظلها التنمية الاقتصادية .

س: ما أهم العوامل الأساسية المحددة لإنتاجية عنصر العمل ؟

١ـ الوقت المبذول في العمل . ٢ـ عدد المتعلمين و نوعية التعليم و المستوى الصحي في المجتمع .

٣ـ حجم و نوعية الآلات و المعدات الحديثة المستخدمة في الإنتاج . ٤ـ مستوى التنظيم و التنسيق و الإدارة .

س: اذكر أهداف التنمية الإقتصادية ؟

١ـ زيادة الدخل القومي و يعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية

٢ـ رفع مستوى المعيشة . ٣ـ الحد من التفاوت في الدخول و الثروات .

٤ـ تغيير التركيب النسبي لهيكل الاقتصاد القومي .

س: اذكر مفهوم التخلف الإقتصادي؟

ـ هو انخفاض مستوي الدخل الحقيقي للفرد .

ـ أو هو وجود ندرة في رؤوس الأموال في المجتمع و تقاس ندرة رأس المال طبقاً لنسبة عرض رأس المال لعناصر الإنتاج الأخرى.

س: العالم ينقسم لمجموعتين .....وضـح ؟

مجموعة الدول المتقدمة	مجموعة الدول النامية
ـ هى دول الشمال الغني التي تتسم بإقتصاد متقدم جداً و يتمتع بمستوى عالي من التكوين الرأسمالي و التكنولوجيا الحديثة و الإنتاجية العالية .	ـ هي دول الجنوب الفقير التي تتسم إقتصادها بالتخلف و الندرة الشديدة في التكوين الرأسمالي و الإفتقار للتكنولوجيا المتقدمة و الإنتاجية المتدنية وهي تمثل النسبة العظمى من سكان العالم اليوم .

س: اذكر ما هى مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول النامية ؟

الخصائص الغير إقتصادية	الخصائص الإقتصادية
١ـ أثر الزيادة السكانية على الإقتصاديات المختلفة ٢ـ أثر الفنون الإنتاجية و إنخفاض الإنتاجية ٣ـ أثر إنتشار ظاهرة الانفاق الترفي ٤ـ عدم استغلال وقت الفراغ	١ـ ندرة رأس المال ٢ـ انتشار البطالة ٣ـ التبعية الاقتصادية للخارج ٤ـ زيادة نسبة الصادرات ٥ـ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ٦ـ فرض عقوبات اقتصادية دولية على بعض الدول ٧ـ اختلال التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

س: ما هى العوامل الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية ؟

أولاً: الموارد الطبيعية :

ـ و هى ما فوق سطح الأرض أو في باطنها و يمكن إستغلالها في زيادة الناتج القومي الإجمالي

ثانياً: الموارد البشرية :

ـ تتمثل في القوى العاملة ، و تتوقف على عدد السكان و تختلف أهميتها للتنمية من دولة إلى آخرى

ثالثاً: السياسات و الإجراءات المالية و النقدية .

ـ كلما كانت واضحة تؤدي إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب رؤوس رأس المال للاستثمار .

رابعاً: الموارد الرأسمالية :

ـ تتمثل في رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و العدد و الآلات و المعدات و الأدوات .

التنمية الاقتصادية وتلوث البيئة : -

ـ إن التنمية الاقتصادية غير المخططة وعديمة التواصل مع البيئة تؤدي ألي تلوث البيئة .

درجات التلوث البيئي :

١ - **التلوث المعقول** : لا يسبب أية مشاكل أو أخطار واضحة للأحياء على سطح الأرض

٢ - **التلوث الخطير** : المرحلة التي تتعدى فيها كمية التلوث خط الأمان .

٣ - **التلوث القاتل أو المدمر** : أخطر أنواع التلوث حيث تتعدى فيه الملوثات الناشئة عن الأنشطة المختلفة الحد القاتل .

أنواع مشكلات التلوث البيئي :

١ - **تلوث الماء** : تغير العناصر المكونة للهواء عن طريق العواصف و البراكين .

٢ - **تلوث الهواء** : إحداث تلف أو فساد في نوعية المياه لدرجة تصبح فيها المياه ضارة ، لها أخطار جسيمة عند استخدامها بسبب مخلفات السفن .

٣ - **تلوث التربة** : نتيجة لإدخال مواد غريبة بها تتسبب في تغير خواصها عند استخدام المبيدات الحشرية و الكيماوية .

- مصادر تلوث التربة : أ) التلوث الكيميائي للتربة .

ب) تلوث التربة بالمياه الملوثة . جـ) تجريف التربة الزراعية .

٤ - **التلوث الإشعاعي** : من أخطر أنواع التلوث حيث لا يرى و لا يحس ولا يشم ، وهو يدخل جسم الإنسان دون سابق إنذار يدل على تواجده .

مصادر التلوث الإشعاعي :

أ) التفجيرات الذرية . ب) المفاعلات الذرية و المعامل الحارة .

الأثار المترتبة على التلوث الإشعاعي :

أ) يحطم الخلية الحية لجسم الإنسان و يسبب السرطان .

ب) تلوث التربة بمواد مشعة . جـ) تلوث الأسماك

د) ما يصل للإنسان بسبب تناول الماشية و الطيور و النباتات الملوثة .

٥ - **التلوث الضوضائي :** حيث أن سوق التكنولوجيا الصناعي و النمو الحضري السريع ساعدا على زيادة حدة الضوضاء .

الآثار المترتبة على التلوث الضوضائي :

أ) يسبب الصمم و خفقان القلب . ب) خفض القدرة الإنتاجية للفرد .

حماية البيئة من التلوث : -

١ـ أعداد دراسة جدوى للبيئة الاقتصادية ٢ – الاهتمام بالحد من الأنشطة المدمرة للبيئة .

٣ – الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية كالهواء والماء . ٤ – التدخل الحكومي تشريعيا وتنظيميا .

٥ – الحفاظ علي البيئة من مختلف الأنشطة الاقتصادية . ٦ – الاهتمام بالتكنولوجيا التي تخدم البيئة .

٧ – استخدام الحوافز الاقتصادية للحد من التلوث . ٨ – الاستفادة من تجارب الدول الأخرى .

المـالية العـامة والاقتـصاد

عـــــلم الاقتـــــصاد : -

ـ يبحث في حل المشاكل الناشئة عن تعدد حاجات الإنسان والموارد الطبيعية المحدودة بهدف إشباع حاجاته .

عـــــلم المـالية العـامة : -

ـ يهتم بدراسة أفضل الوسائل لإشباع الحاجات الجماعية بالموارد المالية المحدودة والمتاحة للدولة .

المـــوازنة العـــامة

هي تقدير أو توقع معتمد لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة وهي غالبا مدة سنه

الأهمية الاقتصادية المـــوازنة العـــامة

انفاق النفقات	تحصيل الايرادات
لا يعني اعتماد السلطة التشريعية للنفقات الواردة في الموازنة ضرورة التزام الحكومة بانفاق كافة مبالغ هذه الاعتمادات	تستمد الدولة ايرادتها من مصادر عديدة ومتنوعة مثل الضرائب – الرسوم –ايرادات والممتلكات الخاصةو القروض والغرامات والعقوبات الخري والمعونات الاجنبية

١ـ وتعتبر الضرائب مباشرة وغير مباشرة أهم موارد الدولة وتقوم بتحصيل الضرائب مصالح تابعة لوزارة المالية

٢ـ أما الرسوم تحصيلها الوزارات والمصالح المختلفة

الانفاق العام (النفقات العامة):

هي عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو احدي سلطاتها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة

اركان الانفاق العام

١ـ مبلغ نقدي ٢ـ تصدر عن الدوله ٣ـ تحقق نفعا عاما

الاهمية الاقتصادية للموازنه العامة

١ـ انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي

٢ـ تعتبر مؤشر صادق للاوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية

٣ـ تعتبر أداه من ادوات السياسة المالية التي تتحدد بموجبها موارد واستخدمات الدولة

التقسيمات المختلفة للنفقات

١-التقسيم الوظيفي: تنقسم النفقات العامة تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة

أ) نفقات إدارية للدولة :- وهي المتعلقة بتيسير المرافق العامة للدولة .

ب) نفقات اجتماعية للدولة :- وهي المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة .

ج) نفقات اقتصادية للدولة :- وهي المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة .

٢- التقسيم الجغرافي : يوجد مستويان للتقسيم الجغرافي

أ) نفقات حصص أو اعتمادات كل منطقة أو محافظة ب) نفقات طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق

٣- التقسيم الإنتاجي : منها نوعان : (نوع مفيد – نوع حيادي)

٤- التقسيم المالي وينقسم الي

أ) نفقات نهائية : التي تدفعها الدولة نظير الحصول على سلع وخدمات

ب) نفقات راجعة : تمثل المبالغ التي تصرفها الدولة ولكن ستستعيدها في المستقبل .

٥- التقسيم الزمني :-

أ) نفقات دورية : التي تتصف بالثبات والتكرار مثل (كالأجور والمرتبات ومصروفات الوقود)

ب) نفقات غير دورية : التي لا تتصف بالتكرار مثل (تمويل الحروب وإنشاء الإذاعة والتليفزيون) .

٦-التقسيم الاقتصادي : هي عبارة عن :-

أ) النفقات الجارية – تشمل المرتبات والأجور المتكررة .

ب) النفقات الاستثمارية هي التي تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق زيادة التكوين الرأسمالي .

ج) النفقات الحقيقية – هي مقابل ما تحصل علية الدولة من سلع وخدمات لإشباع الحاجات العامة .

د) النفقات التحويلية :- هي النفقات التي بلا مقابل مثل إعانات الإنتاج .

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

الاثار المباشرة للنفقات العامة :

١ – الأثر علي مستوي الأسعار ٢- الأثر علي مستوي العمالة

٣- الأثر علي حجم الانتاج القومي ٤- الأثر علي توزيع الدخل والثروة ٥- الأثر علي حجم التجارة الدولية

الاثار غير مباشرة للنفقات العامة :

١ - **المضاعف :** العلاقة بين التغير في الإنفاق العام او الصادرات أو الاستثمار الذاتي وبين المتراكم في الدخل القومي

٢ – **مضاعف عرض العملة أو النقود** : يوضح علاقة التغير في كمية النقود بالتغير في كمية الأحتياطي لها .

٣ – **مضاعف التصدير:** - يوضح علاقة التغير في حجم الصادرات بالتغير في الدخل القومي .

٤ – **مضاعف الضريبة :** - يوضح علاقة التغير في سعر الضريبة علي مستوي الدخل والاستهلاك .

٥ – **مضاعف الاستثمار :** - العلاقة بين الزيادة في الأستثمار والزيادة في الدخول المترتبة علي زيادة الأستثمار .

٦ - **المعجل :** العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار

الايرادات العامة

١-الايرادات الأصلية : التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخص قانوني له حق التملك

٢- الايرادات المشتقة : التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الأخرين

٣- الايرادات السيادية : التي لا تمتع بمثلها أشخاص القانون بل هي تعتمد على السلطة السيادية للدولة

٤- الايرادات العامة : ايرادات الدولة المماثلة للإيرادات التي تحصل عليها أشخاص القانون الخاص

٥- الايرادات الإجبارية : التي يحصل عليها الدولة بما تتمتع به من سلطة أمره وقدرة على اكراه الافراد على دفع الأموال

٦-الايرادات الاختيارية : التي لا تستخدم الدولة في الحصول عليها ما لها من سلطة سيادية ٧-الايرادات العادية : التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بصورة منتظمة

٨- الايرادات الغير عادية : إيرادات غير منتظمة تحصل عليها الدولة من وقت لأخر لظروف غير عادية

مصادر الايرادات العامة

١-ايرادات املاك الدول (دخل الدومين)

الدومين هي : ممتلكات الدولة ايا كانت عقارية أو منقولة وأيا كانت ملكية عامة أو خاصة .

الدومين العام (ممتلكات الدولة العامة)	الدومين الخاصة (ممتلكات الدولة الخاصة)
مجموعة الأصول التي تملكها الدولة او احد أشخاص العامة ملكية عامة كالطرق والكباري والموانى والمباني العامة	هي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة كالأراضي الزراعية والمناجم والمحاجر والمشروعات التجارية .

أنواع الدومين الخاص

١-العقاري : يتكون من عدة عناصر مثل (الأراضي الزراعية – الغابات – المناجم – مجاري المياة)

٢-المالي : يقصد به محفظة الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات المملوكة للدولة بهدف تحقيق الربح

٣-الصناعي والتجاري : المشروعات الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة وتمارس من خلالها نشاط تجاري وصناعي

٤- الرسوم : من الإيرادات العامة التي تدخل خزينه الدولة بشكل دوري ومنتظم وتستخدم حصيلتها في تزويد النشاط العام وتحقيق المنافع العامة

الرسم : مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلي الدولة او احد الأشخاص العامة الاخري مقابل انتفاعه بخدمة خاصة تؤدي له

يتميز الرسم بخصائص الاتية

١-يدفع نقضاً في مقابل الحصول على خدمه خاصة ٢-يدفع جبراً بواسطة الفرد مقابل الحصول على خدمة
٣-يدفع مقابل نفع خاص يقترن بالنفع العام أي من الجانب أحد المرافق العامة

الضرائب : فريضة مالية إجبارية تدفع للدولة أو الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية دون مقابل مباشر يعود علية تمكينا للدولة من تحقيق أهدافها .

خصائص الضرائب

١- الضريبة فريضة مالية ٢- الضريبة تدفع خبرا ٣- الضريبة تدفع بصف نهائية
٤- الضريبة تدفع بلا مقابل مباشر ٥- الضريبة تمكن الدولة لتحقيق أهدافها

قواعد فرض الضريبة

١-قاعدة عادلة : ان يقوم كل فرد بالمساهمة في التكاليف والأعباء العامة للدولة طبقا للمقدرة النسبية .

٢-قاعدة اليقين : ان تكون الضريبة محدودة وواضحة للممول بشكل لا غموض فيه ولا تحكم .

٣- قاعدة الملائمة : يتم تنظيم إحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية وعلى الأخص فيما يتعلق من ميعاد التحصيل وطريقته واجراءاته .

٤-قاعدة الاقتصاد : تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها فلا خير في ضريبة تتكلف جبايتها الجزء الاكبر من حصيلتها

وعاء الضريبة :- ـ هو الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة .

أنواع الضريبة

أولا : الضرائب المباشرة : تفرض نتيجة تحديد رأس المال والدخل مثل الضريبة على رأس المال والضريبة على الدخل كضريبة الإرباح التجارية والصناعية وضريبة المرتبات

مزاياها : العدالة واثبات – وسهولة التقدير

عيوبها : تخالف مبدأ عمومية الضريبة وإنها تجبي دفعه واحدة أو علي دفعات قليلة .

ثانيا:الضرائب الغير مباشرة: تفرض نتيجة فعل الانفاق مثل الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج .

مزاياها : تتمشي حصيلتها مع زيادة التقدم الاقتصادي وامنها تفرض على جميع الطبقات واسهل اداء على المكلف

عيوبها : هبوط حصيلتها في الازمات لشدة تأثرها بها اعدم تناسبها مع دخول الافراد

ثالثا : الضرائب علي الأشخاص : ـ تفرض علي جميع الأشخاص بدون تميز .

رابعا : الضرائب علي الأموال : ـ تفرض علي دخل (رأس المال – الأفراد)

خامسا: الضريبة الموحدة : ـ فرض ضريبة وحيدة علي مصدر واحد للدخل .

سادسا : نظام الضرائب المتعدد : - فرض ضريبة علي كل نوع من أنواع الدخل .

القروض العامة

القرض العام : مبلغ من النقود تحصل علية الدولة من الغير وتتعهد بردة ودفع فائدة وفقاً للشروط معينه .

أوجه التشابة بين القرض والضريبة :

١ـ كلاهما لابد وأن يصدر بقانون ٢ – القرض والضريبة إيراد عام تحصل علية الدولة من الافراد .

اوجة الاختلاف بين القروض والضريبة :

الضـــريبة	القـــرض
١ـ تدفع بصفة نهائية فلا تلزم الدولة بردها . ٢ – فريضة إجبارية يلتزم الفرد بدفعها . ٣ – لا تخصص للإنفاق علي غرض معين .	١ـ تلتزم الدولة بسداده هو وفائدته . ٢ـ يكون باتفاق بين الدولة ومقرضيها . ٣ – يحدد لغرض معين يحدده قانون إصداره .

أنـواع القـــرض العـــام :

١-القروض الداخلية : هي القروض الوطنية التي تصدرها داخل الدولة وحدودها ويكتتب فيها المواطنين

٢-القروض الخارجية :هي القروض الاجنبية التي تصدرها الدولة خارج حدودها الاقليمية

اوجة الاختلاف بين القروض الداخلية والخارجية : -

القروض الداخلية	القروض الخارجية
١ـ لا تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقص ٢ـ لا تؤثر على سعر الصرف او ميزان المدفوعات سوء عند إصدارها أو عند سداد إقساطها . ٣ـ إصدارها أو عند سداد إقساطها يؤدي إلي توزيع جزء من الثروة القومية لصالح الأفراد .	١ـ تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقص ٢ـ تؤدي إلي تحسن في سعر الصرف وميزان المدفوعات في الدولة المقترضة . ٣ – يؤدي إلي تدخل الدول الأجنبية المقرضة في الشئون الداخلية للدولة المقترضة لفرض شروط معينة عليها .

٣-القروض الاختيارية : ـ تكون محل تفاوض واتفاق بين الدولة ومقرضيها .

٤-القروض الإجبارية : ـ تصدر وقت الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية .

متي تلجأ الدولة الي إصدار قروض إجبارية : -

١ـ دعم قدرتها على التمويل الانفاق وقت الحرب والازمات

٢ـ الرغبة في امتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة السوق

٣ـ ضعف ثقة الأفراد في السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة

٥ - القروض الدائمة : ـ التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينه

٦ - القروض المؤقتة : ـ هي تلك القروض التي تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين وطبقا للقواعد المتفق عليها

وتنقسم القروض المؤقتة الي : قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل .

١ – قروض قصيرة الأجل (الدين السائر أو العائم) : – تعقدها الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين .

٢ – قروض متوسطة الأجل (القروض المثبتة) : – تعقدها الدولة لمدة أكثر من السنتين وأقل من ١٠ سنين .

٣ – قروض طويلة الأجل : ـ تزيد مدتها عن العشر سنوات .

قيمة القرض العام : المبلغ الذي يصدر به أو مقدار القرض بعبارة أخري .

سعر الاصدار : عبارة عن القيمة التي تصدر بها سندات القرض وقد يكون إصدار سندات القرض العام بسعر التعادل كما قد يكون سعر اقل او يكون بجائزة سداد

سعر الفائدة : السعر السائد في السوق هو العامل الأساسي في تحديد سعر فائدة القرض التي تصدره الدولة .

شكل سنـــدات القـــرض العـــام : -

١-السندات الاسمية : تكون السندات اسمية اذا شملت على اسم مالكها وفي هذه الحالة تقيد الدولة أسماء المكتبيين في القرض العام في سجل الخاص بالدين العام .

٢- السندات لحاملها : لا يدون فيها اسم صاحبها ومن ثم تنطبق عليها قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية .

٣- السندات المختلطة : تأخذ شكلا وسيطا بين السندات والاسمية ولحاملها فهي تكون اسمية بالنسبة للمبلغ المكتتب وتقييد أسماء المكتبيين في سجل خاص

طـرق إصـــدار القـــرض العـــام : -

١- الاكتتاب العام المباشر :ـ يتم عن طريق الخزانة العامة أو البنك المركزي أو مكاتب البريد أو البنوك التجارية .

٢- الاكتتاب العام بالمزاد :ـ يتم مزاد عام وتحدده الدولة حد أدني لقيمة السند ولكنها لا تبيع السند فعلا .

٣-الاكتتاب المصرفي(البيع للبنوك) :ـ يتم بيعه إلي عدة بنوك أو بنك واحد ثم تقوم هذه البنوك بتصريف السندات .

٤- الاكتتاب في سوق المالية (البورصة) :ـ تقوم الدولة بعض سندات القرض العام في البورصة .

استهلاك القروض العامة :-

ـ يقصد باستهلاك القروض العامة الوفاء بقيمتها إي قيام الدولة برد قيمة السندات الي حاملها .

الآثار الاقتصادية للقـــروض العـــامة : -

١- عبء الدين العام :ـ يتمثل في الأقساط والفوائد الدورية التي تدفعها الدولة .

٢- اثر القروض العامة على توزيع الدخل : - يؤثر علي القوة الشرائية للفئة المقرضة للدولة .

٣- اثر القروض العامة على النشاط الاقتصادي :ـ توسيع وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد .

السـيـاسة المـالية :

ـ إجراءات تتخذها الحكومة في جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) بشكل متعمد في محاولة منها لتحقيق التوظيف الكامل بشكل يحقق استقرار الأسعار في الأجل القصير .

أدوات السياسة المـالية : : -

١- تغير النفقات العامة :ـ يؤثر في النشاط الاقتصادي ففي وقت التضخم يتم تخفيض النفقات وفي وقت الانكماش يتم زيادة النفقات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٢ - تغير الإيرادات العامة : الضرائب تؤثر في الاستثمار والدخول والاستهلاك ففي وقت الانكماش يتم تخفيض معدلات الضرائب مما يعمل علي زيادة الدخل المتاح للأنفاق والعكس في التضخم .

٣- تحقيق فائض أو عجز : - في وقت التضخم تستطيع الحكومة الحد من النفقات العامة لتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة والعكس في فترة الكساد .

المعوقات التي تواجه السياسة العامة

١-الأثر الانكماشي لتمويل عجز الموازنة العامة . – نتيجة ما تقوم الدولة بزيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب .

٢ - السياسة العامة للحكومة :ـ وهي ما تتخذه الدولة في المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي .

٣ - فترة التاخير : - عندما يحدث الكساد أو التضخم فإن فترات التأخير في العلاج تشكل أهم العوائق .

٤- اختلاف اثر المضاعف تبعا لنوع النفقة العامة .

التـــجارة الدولـــية

عـرف التجارة الدولية : -

ـ هي جميع صور النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسيه سواء اتخذت شكل انتقال السلع أو رؤوس الأموال او العمالة .

ما هى صـور التبادل التـــجاري الدولي : -

ـ يقع التبادل الدولي في أربع صور أساسيه هى (حركه السلع ـ حركه الخدمة ـ حركة رؤوس الأموال ـ حركة العمالة)

أولا – حركة السلع : ـ ـ ويقصد بها انتقال السلع المادية او العينية عبر الحدود فى صور صادارت وواردات

ثانيا : حركة الخدمات : ـ ـ هى الخدمات التى يمكن رؤيتها ، والتى تؤدى من رعايا دولة الى رعايا دولة أخري .

ثالثا : حركة رؤوس الأموال :

ـ يقصد به انتقال او تحرك القوة الشرائية او النقدية من دولة الى أخرى وذلك بهدف توظيفه فيها .

ما هى أنـواع راس المال :

١ – **راس المال العينى :** عبـــــارة عن مجموعة السلع التى تتخذ شكل عـــدد والات ومعدات الخ

٢ – **راس المال النقدى :** فهو يتخذ شكل المال النقدى او القوة الشرائية ذاتها

ما هى اشكال انتقال راس المال الاجنبى :

١- **استثمار مباشر :** ينصرف الى المساهمة المالية فى مشروعات عامة على ارض دولة اخرى

٢- **استثمار غير مباشر :** ينصرف الى شراء الاوراق المالية (كالاسهم والسندات الاجنبية)

رابعا : حركة العمالة : يقصد بها انتقال القوة البشرية من دولة الى دولة اخرى بقصد العمل

أسباب انتقال العمالة : -

١ـ الاستفادة من ارتفاع الأجور . ٢ـ التنعم بالحضارة والتقدم في البلدان الجاذبة للعمالة .

٣ـ الرابطة النفسية بين الدول الطاردة للعمالة والدول الجاذبة للعمالة التي كانت مستعمرة .

قارن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية :-

وجه الاختلاف	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
١ـ المكان	١ـ تتم داخل نفس الدولة	١ـ تتم بين دول مختلفة
٢ـ التقسيم	٢ـ تنقسم الى عمليات شراء وبيع	٢ـ تنقسم الى عمليات استيراد وتصدير وصرف
٣ـ الأسواق	٣ـ تتم داخل سوق موحدة	٣ـ تتم بين اسواق عديدة
٤ـ القوانين	٤ـ تخضع لقانون واحد	٤ـ تخضع لقوانين مختلفة
٥ـ اللغة	٥ـ تستخدم لغة واحدة	٥ـ تستخدم لغات مختلفة
٦ـ العملة	٦ـ تستخدم عملة واحدة	٦ـ تستخدم عملات مختلفة
٧ـ المصاريف	٧ـ تستخدم مصروفات محدودة وقليلة	٧ـ تستخدم مصروفات اضافية وكثيرة
٨ـ الوقت	٨ـ تأخذ وقتا قصيرا	٨ـ تاخذ وقتا طويلا

ماهى أهمـية التـجارة الخارجية ؟

١ـ ظهور مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات يتم تبادلها من خلال اسواق غير محددة

٢ـ ظهور ثورة فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٣ـ ظهور ثورة الصناعة والزراعة والتكنولوجيا ٤ـ رفع معدلات التنمية الاقتصادية

٥ـ التعاون بين الدول في مختلف المجالات مثل تبادل المعرفة والأفكار والثقافات .

عوامل إحداث التخصص وتقسيم العمل الدولي : -

أولا : العوامل التاريخية : -

١ ـ تخصص الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى في تصدير السلع تامة الصنع مثل العدد والمعدات .
٢ – تخصص الدول النامية في تصدير المواد الخام .
٣ – سيطرة الدول الرأسمالية علي الدول النامية من خلال المعونات والقروض .
٤ – سيطرة سياسة الدول الرأسمالية علي الدول النامية من خلال الضغط علي صانعي القرار وافتعال الأزمات .

ثانيا : العوامل الطبيعية : -

١ ـ اختلاف دول العالم في الظروف المناخية (الزراعية) ٢ ـ اختلاف دول العالم في الظروف الجغرافية (الموانئ)
٣ ـ اختلاف دول العالم في الثروات المعدنية كمناجم الفحم وحقول البترول ومصادر الطاقة .

أولا : العوامل المكتسبة : -

١ – التفاوت بين دول العالم في رؤوس الأموال المنتجة . ٢ ـ التفاوت بين دول العالم في عدد السكان .

دور التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي : -

١ – في المدى القصير : ـ التخفيف من الاختناقات من خلال التدفقات النقدية للصادرات والواردات لتحقيق التوازن للتنمية.
٢ – في المدى الطويل : ـ تسهم التجارة الخارجية في وضع الأساس المادي لتصحيح أختلال هيكل الانتاج من خلال استيراد السلع الرأسمالية لبناء الطاقات الرأسمالية بما يتفق مع خطة التنمية .

ماهى السياسات الخارجية المرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية : -

أولا سياسة احلال الواردات :

١ - الاحلال المطلق للواردات : ويقصد به ان يحل الناتج المحلى محل الواردات بشكل يؤدى إلى نقص الكمية المطلقة للواردات فيقلص دور التجارة الخارجية فى النشاط الاقتصادي .

٢ - الاحلال النسبى : ويقصد به ان تحل المنتجات المحلية بنسبة معقولة محل الواردات الأجنبية فيتقلص بالتالي دور التجارة الخارجية دون ان تتلاشى تماماً

ما هى اسباب الاتجاة نحو سياسة الاحلال محل الوارادت ؟

١ـ اتساع السوق المحلية نتيجة للتنمية الاقتصادية
٢ـ الحد من الطلب على العملات الاجنبية ٣ـ خلق فرص عمل جديدة فى الدول النامية والقضاء على البطالة
٤ـ الحد من الاستيراد من الخارج وبالتالى معالجة العجز فى مييزان المدفوعات

ما هى أهداف سياسة احلال الواردات ؟

١ـ استثمار القوى العاملة لدى الدول النامية ٢ ـ تقليل حساسية الاقتصاد القومي للتقلبات الخارجية
٢ـ تقليل حجم الواردات وتوفير الطلب على العملة الأجنبية لتحسين ميزان المدفوعات .
٤ـ القضاء على ظاهرة الثنائية التي يتسم بها اقتصاد الول النايمة

ما هى سلبيات سياسة الإحلال حل الواردات : -

١ـ ركزت هذه السياسة على الصناعات الاستهلاكية ٢ـ تناقض سياسات التنمية داخل الدول النامية .
٣ـ عدم كفاية الصناعات المحلية للدول النامية على سد حاجه السكان .
٤ـ ضيق حجم السوق المحلى للدول النامية ٥ـ عزله الاقتصاد القومى للدول النامية على التطور التكنولوجي

ماهى سياسة التصنيع من اجل التصدير : - وتقوم سياسة التصنيع من اجل التصدير على ثلاث محاور وهى :

١- إقامة صناعات بسيطة : لا تتضمن فنوناً إنتاجيه معقدة وتعتمد علي موارد الدول النامية من المواد الأولية والطاقة .
٢- إقامة الصناعات التجميعية : نتيجة لزيادة الطلب من ناحية وأرتفاع مستوي الخل من ناحية أخري ،
٣- إقامة الصناعات الإلكترونية : ـ ذات المستوي التكنولوجي المتاح بدون قيود كبيرة .

الصعوبات التي تواجه سياسة التصنيع من أجل التصدير : -

١ـ عدم توافر الكفاءات الفنية والإنتاجية والتسويقية والتكنولوجيا للدول النامية
ـ القيود الجمركية التى تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية
٣ـ استعانة الدول النامية بشركات أجنبية دولية لتصريف الدول النامية
٤ـ زيادة التضخم نتيجة تحول الدولة من سياسة إحلال الواردات الى سياسة التصنيع من اجل التصدير
٥ـ زيادة الإنفاق الذي يمول قدراً كبيراً منه عن طريق الاقتراض الخارجي

عوامل نجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير : -

١ـ استمرار التغييرات في هيكل الإنتاج . ٢ – ربط هذه السياسة بسياسة تجارية مرنه .
٣ – المرونة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية للتغلب علي سيطرة الاحتكارات العالمية .

الاتفاقـــيات الدولـــية

أولا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وليبيا : -

مدة الاتفاقية : - خمس سنوات تجدد تلقائيا . **بدء التنفيذ : -** ١٨ / ٦ / ١٩٩١

أهم بنود الاتفاقية : - إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية .

أهداف الاتفاقية :- ١ـ إلغاء القيود غير الجمركية ٢ – إلغاء الرسوم والضرائب الاخري .
٣ـ أقامة تعاون أقتصادي وتجاري ٤ – تشجيع تجارة الخدمات بين البلدين وتحريرها .
٥ـ تشجيع رؤوس الأموال بين البلدين ٦ – الأستغلال الأمثل لإمكانيات البلدين .

ثانيا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وسوريا : -

مدة الاتفاقية : - سنة واحدة تجدد تلقائيا . **بدء التنفيذ : -** ١٩ / ٧ / ١٩٩١

أهم بنود الاتفاقية : - أ)ـ إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية .
ب)ـ تشكيل لجنة مشتركة مصرية سورية تجتمع مرة كل سنة علي الأقل مهمتها
١ـ معالجة الصعوبات التي تواجه الاتفاقية ٢ – تقديم الاقتراحات لتحقيق زيادة حجم التبادل التجاري .
٣ – مراجعة وتعديل القوائم الملحقة بالأتفاق سنويا ٤ – رفع التوصيات إلي حكومة البلدين .

ثالثا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتونس : -

مدة الاتفاقية : - سارية لحين أنهاء أحدي الطرفين لها . **بدء التنفيذ : -** ١٥ / ٣ / ١٩٩٩

أهم بنود الاتفاقية : - أ)ـ إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية .

رابعا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب : -

مدة الاتفاقية : - سارية لحين أنهاء أحدي الطرفين لها . **بدء التنفيذ : -** ٢٨ / ٤ / ١٩٩٩

أهم بنود الاتفاقية : - أ)ـ إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية .

خامسا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ولبنان : -

مدة الاتفاقية : - سارية لحين أنهاء أحدي الطرفين لها . **بدء التنفيذ : -** ١٥ / ٣ / ١٩٩٩

أهم بنود الاتفاقية : - أ)ـ إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية .

سادسا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والأردن : -

مدة الاتفاقية : - سارية لحين أنهاء أحدي الطرفين لها . **بدء التنفيذ : -** ٢١ / ١٢ / ١٩٩٩

أهم بنود الاتفاقية : - أ)ـ تعامل السلع ذات المنشأ المصري أو الأردني المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية .
ب)ـ يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب للسلع المتبادلة بين البلدين .

سابعا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والعراق : -

مدة الاتفاقية : - سارية لحين أنهاء أحدي الطرفين لها .

أهم بنود الاتفاقية : - أ)ـ تعامل السلع ذات المنشأ المصري أو العراقي المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية .
ب)ـ إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ علي السلع ذات المنشأ الوطني .

اتفاقـــية الكـــويز :ـ هي اتفاقية وقعت في القاهرة في ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٤ بين مصر وأسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

تاريخ الكويز:ـ تعود إلي عام ١٩٩٦ عندما أقرت أمريكا بأنشاء مناطق صناعية مؤهلة في الشرق الأوسط بهدف دعم السلام.

هدف الاتفاقية :ـ أنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها ألي الولايات المتحدة الأمريكية معفاه من الضرائب .

شروط الإعفاء الجمركي :ـ أ) تكون الشركات المنتجة للسلع مدرجة في القوائم الخاصة بهذه المناطق الصناعية .

ب) لا تقل نسبة المكون المحلي عن ٣٥ ٪ من قيمة المنتج .

المزايا المتوقعة من الكويز بالنسبة لمصر .

١ـ إعفاء صادرات دول الكويز من الرسوم الجمركية . ٢ـ عدم وجود مدة محددة لسريان الاتفاقية.

٣ـ رفع القدرة التنافسية لصادرات دول الكويز في الأسواق الأمريكية.

٤ـ زيادة حجم الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية.

٥ـ توفير فرص عمالة كبيرة في دول الكويز و زيادة معدل النمو الإقتصادى .

ما هي الكوميسا ؟ـ الكوميسا هى اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق و الجنوب الإفريقي.

نشأة و تطور الكوميسا : يمكن تتبع نشأة السوق المشتركة للشرق و الجنوب الإفريقى للكوميسا من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل اقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق و الجنوب الإفريقى

المرحلة الثانية : مرحلة التجارة التفضيلية

المرحلة الثالثة : مرحلة السوق المشتركة للشرق و الجنوب الإفريقى (الكوميسا).

انضمام مصر لدول الكوميسا والأهداف الاقتصادية المرجوة : -

العوامل التي دعت مصر للإنضمام إلى مجموعة الكوميسا

١ـ تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية .

٢ـ إنشاء أكبر سوق إفريقية (عدد سكانها ٤٠٠ مليون نسمة وتجارتها الخارجية تتجاوز ٦٢ مليار دولار سنويا)

٣ـ تأكيد لمكانة مصر السياسية و الريادية فى المنطقة الإفريقية و إلتزامها على تحقيق الوحدة و العملة المُوحدة.

المزايا الاقتصادية التي عادت على مصر من انضمامها إلى مجموعة الكوميسا:

١ـ تمتع مصر بالعديد من المزايا النسبية العالية فى مجالات متعددة من الصناعات المرتبطة بالبناء و التشييد ،.

٢ـ تمثل القارة الإفريقية سوقاً محتملاً للصناعات المصرية فى مجال الصناعات البتروكيماوية والمنسوجات وغيرها .

٣ـ توافر المواد الخام الرخيصـــــة في دول الكوميســا مما يتيح للشركات المصرية من فتح فروع لهـــا .

٤ـ تمثل السوق الإفريقية حافزا للشركات متعددة الجنسيات لإنشاء فروع لها فى مصر حتىتتمتع بالإعفاء الجمركى .

ما هي الجـات:ـ هى إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدوليـــة وفقاً للقواعـــد و الأحكام المتفق عليها ـــ وهى بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

- أهم المشاكل التجارية التي إهتمت بها (الجات):

١ ـ التعريفة الجمركية التي يفرضها الأطراف المتعاقدة.

٢ ـ الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الأخرى بخلاف الرسوم الجمركية .

٣ ـ عدم إجازة فرض القيود بخلاف الرسوم الجمركية و التى يطلق عليها القيود غير التعريفية

المبادئ التى تقوم عليها (الجات):

(أ) مبدأ عدم التميز : - ضرورة منح كل طـــرف متعاقـــد ، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر. **(ب) الشفافية (المصداقية) :-**

ـ يقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية .

(جـ) التفاوض في إطار الجات: يعنى اعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

(د) المعاملة التجارية التفضيلية: هو منح الدول الناميـــــة علاقات جارية تفضيلية مع الدول المتقدمة و ذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية

(هـ) التبادلية:- يقضى بضرورة قيام الدول الأعضاء بالإتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود

أهــداف الجـــات:

١ـ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء. ٢ـ رفع مستوى الدخل القومي الحقيقى.
٣ـ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية. ٤ـ سهولة الوصول للأسواق و مصادر المواد الأولية.
٥ـ السعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الأعضاء.
٦ـ تشجيع حركة الإنتاج و رؤوس الأموال و الاستثمارات. ٧ـ تنشيط الطلب الفعال.
٨ـ خفض الحواجز الكمية و الجمركية لزيادة حجم التجارة.

أســـئلة متنـــوعة علي الاقتـــصاد

السؤال الأول :

أكمل الجمل الآتية بما يناسبها من كلمات :

١ـ التنمية الاقتصادية هى العملية التي يقوم بها المجتمع **لتحقيق** الزيادة المستمرة فى نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقي وزيادة الاشباع المستمر كما وكيفا
٢ـ تعتبر زيادة الدخل القومى من اهم أهداف **التنمية الاقتصادية** سواء فى الدول المتقدمة او الدول النامية
٣ـ تختلف درجات التلوث البيئى كما يلى **التلوث المعقول ، التلوث الخطر ، التلوث القاتل او المدمر**
٤ـ تؤدى **صناعات إحلال الورادات** والتوسع الاستيرادي الى اثار ضارة على مستوى الكفاءة الإنتاجية ومستوى الادارة .
٥ـ **صناعات التصدير** التى تقوم على أساس التطوير والمنافسة انما تواجه بطبيعة الحال على المشاكل التى تواجهها صناعات احلال الواردات
٦ـ **النفقات العامة** عبارة عن مبالغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة او احدي سلطاتها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة
٧ـ النفقات العامة هى التى **تبلور** الايرادات العامة وهى التى **تحددها** ايضا .
٨ـ الدومين المالى يقصد به اساساً محفظة **الاوراق المالية** اى الاسهم والسندات المملوكة للدولة .
٩ـ سعر **الاصدار** عبارة عن القيمة التى تصدر سندات **القرض** وقد يكون اصدار سندات القرض العام بسعر التعادل كما قد يكون بسعر اقل
١٠ـ التقسيم الزمنى يمكن تقسيم **النفقات العامة** الى نفقات **دورية** ونفقات **غير دورية**
١١ـ سعر **الفائدة** يمثل **نسبة** مئوية من اصل **القرض** المحلى سعر الفائدة السائد فى **السوق**
١٢ـ السياسة **المالية** هى تلك **الاجراءات** التى تتخذها الحكومة فى جانبى الموازنة العامة (الايرادات والنفقات) بشكل معتمد فى محاولة منها **لتحقيق** التوظف بالكامل بشكل يحقق **الاستقرار** الاسعار فى الاجل القصير
١٣ـ **المعجل** هو العلاقة بين الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى الاستثمار
١٤ـ **المضاعف** هو العلاقة بين ارتفاع وانخفاض فى الانفاق العام بين التغير المتراكم فى الدخل القومى
١٥ـ يقصد بسياسة **الاحلال المطلق** محل الورادات ان يحل الناتج المحلى محل **الورادات**
١٦ـ تهدف سياسة احلال الورادات الأستثمار **القوى العاملة** لدى الدولة النامية والحد من **البطالة**
١٧ـ من سلبيات سياسة احلال الورادات التركيز على الصناعات **الاستهلاكية** على حساب الصناعات **الراسمالية**
١٨ـ تقوم سياسة التصنيع من اجل التصدير على ثلاث محاور رئيسية وهى اقامة صناعات **بسيطة ، جميعية ، الالكترونية**
١٩ـ من اشكال انتقال راس المال الاجنبى **راس مال المباشر وراس مال غير مباشر**
٢٠ـ يقصد بمبدا الشفافية الاعتماد على **التعريفة الجمركية** وليس على القيود الكمية
٢١ـ من اهداف اتفاقية الجات **رفع مستوى المعيشة ورفع الدخل الحقيقى** للدول الاعضاء
٢٢ـ يعرف **الاغراق** بانه الحالة التى يكون فيها تصدير سلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها الى بلد اخر او تقل عن تكاليف انتاجها

ضع علامة (√) أو علامة (*) أمام العبارات الآتية :

١ـ الموارد الطبيعية تتمثل فى المواراد التى وهبها الله لبعض الدول (√)
٢ـ من الخصائص الاقتصادية للتخلف الاقتصادية عدم استغلال وقت الفراغ (x)
٣ـ التلوث المعقول هو الذي لا يسبب اى مشاكل او احطاء واضحة للاحياء على سطح الارض (√)
٤ـ زيادة المدخرات والاستثمار وتراكم راس المال من الاسس التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية (x)
٥ـ الدومين الخاص يقصد بى ممتلكات الدولة غير المعدة للاستعمال العام (√)
٦ـ النفقات العامة هى عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة او احد سلطاتها (√)
٧ـ تقسيم النفقات بناء على حصص او اعتمادات كل منطقة من مستويات التقسيم الجغرافى (√)
٨ـ تقسيم النفقات نوع مفيد ونوع حيادى من مستويات التقسيم الانتاجى (√)
٩ـ تقسيم النفقات نوع نهائى وراجعه من مستويات التقسيم المالى (√)
١٠ – من الخصائص الاقتصادية للتخلف الاقتصادى التابعية الاقتصادية للخارج (√)

اذكر المصطلح الاقتصادى الدال على كلا من :

١ـ وجود ندرة شديدة فى رؤوس الاموال فى المجتمع وتقاس طبقاً لنسبة عرض رأس المال الى عرض عناصر الانتاج الاخرى (التخلف الاقتصادى)
٢ـ تتمثل فى الموارد التى وهبها الله لبعض الدول (الموارد الطبيعية)
٣ـ تتمثل فى القوى العاملة فى المجتمع وتتوقف على عدد السكان وهى تختلف أهميتها الاقتصادية من دولة لاخرى (الموارد البشرية)
٤ـ تتمثل فى رؤوس الاموال بالنقد المحلى والاجنبى والعدد والالات والمعدات والادوات اللازمة لتنفيذ عملية التمية الاقتصادية (الموارد الرأسمالية)
٥ـ هو التلوث الذى لا يسبب ايه مشاكل أو اخطار واضحة للاحساء على سطح الارض (تلوث المعقول)
٦ـ هو المرحلة التى تتعدى فيها كمية التلوث خط الامان وتؤثر تاثيراً كبيراً فى توازن النظام الايكولوجى (تلوث الخطر)
٧ـ هو أخطر انواع التلوث حيث نتعد فيه الملوثات الناشئة عن الانشطة المختلفة الحد القاتل او المدمر (التلوث القاتل او المدمر)
٨ـ عبارة عن مجموع السلع التى تتخذ شكل عدد والات ومعدات (رأس المال العينى)
٩ـ يقصد به انتقال القوة البشرية من دولة الى اخرى يقصد العمل (حركة العمالة)
١٠ـ تتم بين اشخاص ينتمون الى دولة مختلفة (التجارة الخارجية)
١١ـ يقصد به ان يحل الناتج المحلى محل الواردات (احلال المطلق الواردات)
١٢ـ تنقسم الى عمليات الشراء وبيع (التجارة الداخلية)
١٣ـ هى بمثابة محكمة دولية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء (الجات)
١٤ –يقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (الشفافية)
١٥ـ يقصد به الحاله التى يكون فيها تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها الى بلد اخر او تقل عن تكاليف انتاجها (الاغراق)
١٦ـ تنص على ضرورة منح كل طرف متعاقد وفوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التى تمنح لاى بلد أخر دون الحاجة الى اتفاق جديد (مبدأ عدم التميز)
١٧ـ ممتلكات الدوله غير معده للاستعمال العام (الدومين الخاص)
١٨ـ تقدير معتمد لنفقات وايرادات الدوله عن مده مقبله هى غالبا سنه (الموازنه العامه)
١٩ـ عد عناصر منها الاراضى الزراعيه والغابات (الدومين العقارى)
٢٠ ـ هى ايرادات غير منظمه تحصل عليها الدوله من وقت الى اخر (ايرادات غير عاديه)
٢١ـ القروض الوطنيه التى تصدرها الدوله داخل حدودها الاصليه ويكتتب فيها المواطنون او المقيمون على اقليم الدوله (القروض الداخليه)

قارن بين كلا من :

١ـ مفهوم التنمية الاقتصادية و مفهوم النمو الاقتصادي .
٢ـ الخصائص غير الاقتصادية و الخصائص الاقتصادية للتخلف الاقتصادي .
٣ـ تلوث الهواء و تلوث الماء
٤ـ الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي و الآثار المترتبة على التلوث الضوضائي .

أختاري من المجموعة (أ) ما يناسبها من المجموعة (ب) :

المجموعة (أ)	المجموعة (ب)
١ـ من مقاييس التنمية الاقتصادية	١ـ تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج و تنوع الصادرات و زيادتها .
٢ـ يرجع القصور في خطط التنمية العربية	٢ـ عدم توافر الكفاءات و المهارات اللازمة للمساهمة في تحقيق النهضة .
٣ـ من الأسس التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية	٣ـ الملكية الخاصة حيث أنها حق لكل فرد بالمجتمع و المحافظة عليها و حمايتها واجب على الدولة .
٤ـ من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	٤ـ حجم نوعية الموارد و الثورات الطبيعية المتاحة في المجتمع .
٥ـ من أهداف التنمية الإقتصادية	٥ـ تغيير التركيب النسبي لهيكل الإقتصاد القومي .
٦ـ من الخصائص غير الإقتصادية للتخلف الإقتصادي	٦ـ تخلف الفنون الإنتاجية و إنخفاض الإنتاجية .
٧ـ من الخصائص الإقتصادية للتخلف الإقتصادي	٧ـ انتشار البطالة بأنواعها المختلفة خاصة البطالة المقنعة .

اختر الاجابة من المجموعة (أ) ما يناسبها من المجموعة (ب)

المجموعة (أ)	المجموعة (ب)
ص التي يتميز بها الرسم	قابل الحصول على خدمة خاصة من احدي ادارات او مرفق الدولة
ضرائب التي تدفع في شكل عيني	الة في توزيع الاعباء المالية
التي تحققها الضرائب	لدولة لتغطية النفقات العامة وتحقيق النفع العام للمجتمع
تصادية للقروض العامة	عيء يتمثل في الفوائد والاقساط الدورية التي تدفعها الدولة
التي تواجة السياسة المالية	ر من النفقات العامة يصب تغييره مثل نفقات التعليم والدفاع وال له لاعوام تالية

اذكر المصطلح الاقتصادي لكل من العبارات التالية

١-الموازنه العامة : هي تقدير او توقع ومعتمد نفقات وايرادات الدولة عن مدة مقبلة هي غالبا سنه
٢-المضاعف : العلاقة بين ارتفاع او انخفاض في الانفاق العام بين التغيير المتراكم في الدخل القومي
٣-المعجل : هو العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار
٤- الدومين العام : هو مجموعة الاموال التي يمكلها الدولة والمخصصة للنفعة العامة
٥- الدومين الخاص : يقصد به ممتلكات الدولة غير المعدة للاستعمال العام والتي تخضع بوجة عام لقواعد القانون الخاص
٦- الدومين الصناعي والتجاري : يقصد بع المشروعات الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة
٧- الضريبة الموحده : يقصد بع ضريبة وحدية على مصر واحد للدخل للحصول على ما تحتاج الية من أموال
٨- القرض العام : هو مبلغ من النقود تحصل علية الدولة من الغير وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينه
٩- حركة العمالة : يقصد بها انتقال القوة البشرية من دولة الى اخرى بقصد العلم
١٠- راس المال العيني : عبارة عن مجموعه السلع التى تتخذ شكل عدد والات ومعدات ...
١١- التجارة الخارجية : تتم بين اشخاص ينتمون الى دول مختلفة
١٢- الاحلال المطلق للواردات : يقصد به ان يحل الناتج المحل محل الواردات
١٣ - التجارة الدولية : تنقسم الى عمليات شراء وبيع

قارن بين أ- التقسيم الوظيفي والتقسيم الاقتصادي

التقسيم الوظيفي	التقسيم الاقتصادي
تقسيم النفقات العامة تبعاً للوظائف التي يؤديها الدولة (ادارية – اجتماعية – اقتصادية)	وهي عبارة عن جارية – استثمارية – حقيقية- تحويلية

٢- الاثارالاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة

الاثار الاقتصادية المباشر	الاثار الاقتصادية الغيرمباشرة
١- مستوي الاسعار ٢- مستوي العمالة ٣- حجم الانتاج القومي ٤- توزيع الدخل والثروة ٥- حجم التجارة الدولية	١- المضاعف : العلاقة بين التغير في الانفاق العام او الصادرات او الاتثمار الذاتي وبين المتراكم في الدخل القومي ٢- المعجل : العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار

٣- الايرادات الاصلية والايرادات المشتقة

الايرادات الاصلية	الايرادات المشتقة
التي تحصل عليها الدولة بعتبارها شخص قانوني له حق التملك	التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الاخرين

٤- الايرادات السيادية والايرادات العامة

الايرادت السادية	الايرادات العامة
التي لا يتمتع بمثلها اشخاص القانون بل هي تعتمد على السلطة السيادية للدولة	ايرادات الدولة المماثلة للايرادات التي يحصل عليها اشخاص القانون الخاص

٥- الايرادات الاجبارية والايرادات الاختيارية

الايرادات الاجبارية	الايرادات الاختيارية
التي يحصل الدولة بما تتمتع به من سلطة امرة وقدره علي اكراه الافراد على دفع الاموال	التي لا تستخدم الدولة في الحصول ما لها من سلطة سيادية

٦- الدومين العام والدومين الخاص

الدومين العام (ممتلكات الدولة العامة)	الدومين الخاص (ممتلكات الدولة الخاصة)
مجموعة الاصول التي تملكها الدولة او احد الاشخاص العامة ملكية عامة	ممتلكات الدولة غير معدة الاستعمال العام اي الاموال التي تملكها ملكية خاصة

٧- القروض الداخلية والقروض الخارجية

القروض الداخلية	القروض الخارجية
هي القروض الوطنية التي تصدرها الدولة داخل حدودها ويكتتب فيها المواطنين	هي القروض الاجنبية التي تصدرها الدولة خارج حدودها الاقليمية

٨- القروض الدائمة والقروض المؤقته

القروض الدائمة	القروض المؤقته
التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينه	هي تلك القروض التي تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين وطبقا للقواعد المتفق عليها وتنقسم القروض المؤقته الي قروض قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وقروض طويلة الاجل